الائتلاف السوري: دي ميستورا يروج لبقاء النظام

مجلس الأمن يرحب بأستانا: خطوة مهمة لوقف النار بسوريا

جانب من اجتماع مجلس الأمن

قوات النظام السوري

عواصم – «وكالات»: رحب أعضاء مجلس الأمن بمحادثات أستانا التي عقدت في 23 و24 يناير المنصرم، معتبرين أنها خطوة للأمام في ملف الأزمة السورية.

وأوضح المجلس في جلسة عقدها مساء الثلاثاء أن الدول الأعضاء اطلعت على بيان أستانا الصادر عن الدول الثلاثة الراعية للمحادثات وهي روسيا، وتركيا وإيران، معتبرا أن المحادثات خطوة هامة للأطراف السورية من أجل إعادة تطبيق اتفاق وقف النار الصادر في ديسمبر.

وأضاف البيان الأممي أن مجلس الأمن يرحب بتواصل الأطراف السورية عبر المبعوث الأممي إلى سوريا ستيفان دي ميستورا، مؤكدا على التزامه بدعم الحل السياسي في سوريا بما يتوافق مع مخرجات حوار جنيف والقرارات الأممية.

من جهة أخرى أثارت تصريحات المبعوث الأممي إلى سوريا ستيفان دي ميستورا مساء الثلاثاء حول نيته تشكيل وفد لمحادثات جنيف حول سوريا إذا لم تقم بذلك المعارضة السورية استياء الأخيرة واستهجان العددي من الشخصيات المنضوية ضمنها.

وفي هذا السياق، تحدى الأمين العام للائتلاف السوري عبدالإله الفهد المبعوث الأممي بأن ينجح في تشكيل وفد للمعارضة للذهاب إلى مشاورات جنيف في العشرين من الشهر الجاري.

ووجه الفهد اتهامات لدي ميستورا بالمشاركة في قتل الشعب السوري والترويج لبقاء النظام.

وقال الفهد في تصريحاته إن دي ميستورا غير نزيه في تعاطيه مع الأزمة السورية ومن ورائه منظمة الأمم المتحدة التي اعتبرها شريكة في أعمال التهجير القسري.

من جهته، أكد عضو الائتلاف هشام مروة في اتصال مع الحدث مساء الثلاثاء أن الهيئة العليا للمفاوضات هي التي ستشكل وفد المعارضة إلى مفاوضات جنيف، منوها بأنها بصدد القيام بذلك. وتوقع مروه عقد الهيئة العليا اجتماعا الاسبوع القادم لاختيار أعضاء وفد المعارضة.

من ناحية أخرى أخلت قوات النظام السوري العديد من نقاطها العسكرية في منطقة الضمير بريف دمشق الشرقي، بعد هجوم عنيف من تنظيم داعش على معمل «إسمنت البادية» والنقاط العسكرية المجاورة له.

وأفاد مصدر ميداني سوري، أمس الأربعاء، بأن أكثر من 300 مقاتل من الجيش السوري اضطروا الليلة الماضية إلى الانسحاب من معمل «إسمنت البادية» شرق مدينة دمشق بحوالي 45 كم، باتجاه قاعدة الضمير العسكرية.

وأكد المصدر أن القوات المنسحبة نفذت بعد ساعات على انسحابها هجوما كاسحا، شارك فيه مئات المقاتلين تمكنوا من خلاله استعادة السيطرة على قرية «أم الرمان» شرق مدينة الضمير بعد فرار مسلحي داعش منها.

وكشف المصدر عن وصول تعزيزات عسكرية كبيرة إلى مطار «السين» شرق دمشق بحوالي (55 كم) لدعم القوات المدافعة عنه في وجه الهجمات المتتالية من قبل تنظيم داعش.

وتعرض مطار «السين» خلال الساعات الـ48 الماضية لهجمات عنيفة من التنظيم المتطرف الذي هاجم المطار بأعداد كبيرة، حيث إعترف المصدر الميداني بمقتل 17 عنصرا من القوات الحكومية خلال الهجوم من بينهم ضابط طيار برتبة عميد.

■ قوات النظام تخلي عدداً من نقاطها العسكرية شرق دمشق
■ تركيا: تسليح التحالف لـ «سوريا الديمقراطية» يعزز الإرهاب
■ أبو الغيط: الدور الروسي في سوريا مُرحب به دون استبعاد جهود الدول العربية

في هذه الأثناء، تحدث ناطق باسم الجيش السوري عن تدمير دبابة وعربة مزودة برشاش لتنظيم داعش شرق مطار «السين».

وينفذ الجيش السوري مدعوما بمسلحين من لواء درع القلمون التابع للدفاع الوطني عملية عسكرية واسعة في ريف دمشق الشرقي منذ أكثر من أسبوع وذلك بهدف دعم جهود القوات الحكومية والمسلحين الموالين لها التي تقاتل تنظيم داعش في ريف حمص الشمالي الشرقي المتاخم لريف دمشق.

من جانب آخر في أول رد فعل على إعلان دعم التحالف الدولي قوات سوريا الديمقراطية بمدرعات، اعتبرت أنقرة خلال اجتماع مجلس الأمن القومي التركي الثلاثاء أن التعامل مع «منظمات إرهابية» كنظراء ودعمها بالأسلحة بطرق مختلفة يشكل أرضية لتقوية الإرهاب وانتشاره وفق تعبير بيان مجلس الأمن القومي التركي.

إلى ذلك أكد المجلس خلال اجتماعه أمس الذي حضره الرئيس رجب طيب أردوغان على ضرورة حماية وتعزيز وقف إطلاق النار في سوريا، كما تناول نتائج محادثات أستانا بالتفصيل.

وأشار البيان إلى مواصلة تركيا جهودها لبدء مرحلة الانتقال السياسي في سوريا، مع التأكيد على التزامها بمسؤولياتها الإنسانية.

والمجلس شدد على عزمه اتخاذ كافة التدابير اللازمة داخل البلاد وخارجها ضد الهجمات الإرهابية التي تواجهها تركيا.

ويأتي هذا الرد بعد أن أعلن المتحدث باسم قوات سوريا الديمقراطية «طلال سلو» في وقت سابق الثلاثاء أن قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة زودت حلفاءها السوريين بمركبات مدرعة لأول مرة

من جهة أخرى اعتبر الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، أن المقومات التاريخية والثقافية بين العالم العربي والاتحاد الروسي تمثل أرضية صلبة للبناء عليها لمواجهة الأزمات والتحديات المشتركة على كافة الأصعدة، وأنه لا شك أن تركيبة النظام الدولي الحالية تُحتم على العالم العربي وروسيا مد جسور التعاون والتضامن والتنسيق المشترك، بحيث يجري العمل على بناء شراكة حقيقية في كافة المجالات، والبدء في تفعيل الأنشطة المدرجة في خطة العمل للأعوام 2016–2018.

وأوضح أبو الغيط خلال كلمته في أعمال المنتدى العربي الروسي، الذي تستضيف دولة الإمارات العربية المتحدة أمس الأربعاء، أن المواقف والمساعي التي اتخذها الاتحاد الروسي في الآونة الأخيرة، تكشف عن اهتمام لديه بالقيام بدور فاعل في منطقة الشرق الأوسط وفي القلب منها المنطقة العربية، ونأمل أن يكون هذا الدور دوما متوازنا وأن يراعي التوازنات القائمة في المنطقة لأنها تعكس مُعادلات بالغة الدقة والحساسية يؤدي اختلالها إلى مزيد من التوترات والاضطرابات على المدى البعيد، وإن الدور الروسي مرحَبٌ به من حيث المبدأ، وجميع الدول العربية تسعى لعلاقات أوثق وصلات أكثر متانة مع روسيا، غير أن هذا لا يعنيَ استبعاد الدول العربية والجامعة العربية من الاضطلاع بأي دور مؤثر في قضية مركزية وحيوية مثل الأزمة السورية.

وأشار الأمين العام إلى أنه رغم توالي الأزمات على المنطقة تظل المسألة الفلسطينية قضية العرب الأولى، ذلك أن استمرارها من دون حل يؤثر على مجمل الاستقرار الإقليمي، ويفتح الباب أمام تصاعد نزعات التطرف، وقال «إننا نثمن دور روسيا كعضو دائم في مجلس الأمن تجاه القضية الفلسطينية العادلة.. ونشكرها على تأييدها للقرار 2334 الصادر قبل نهاية العام الماضي».

وتابع قائلا: «يراقب العالم بأسره بكل ألم الأزمة السورية وتداعياتها الخطيرة على أمن واستقرار المنطقة والعالم، وما تنطوي عليه من مآس انسانية قاسية على سورية وشعبها. والجميع يعلم أنه لا حل عسكريا لهذه الأزمة، ولا بديل عن عملية تفاوضية بين الحكم والمعارضة تستند إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبالأخص القرار رقم 2254، وبيان جنيف (1)، يتعين أن يكون الهدف النهائي لهذه العملية هو تلبية التطلعات المشروعة للشعب السوري، وإزالة الأسباب العميقة التي أدت إلى هذا الانفجار الذي دمر نسيج المجتمع والدولة السورية.

وشدد أبو الغيط أنه لابد أن تعود سوريا وطنا لجميع السوريين بلا تفرقة، وأن يكون بلداً آمناً خالياً من الإرهاب، وأن يُحافظ على سيادته وسيادة قراره في مواجهة أطماع إقليمية نرفضها جميعاً ونستنكرها، ونرى أنها أسهمت في تأجيج الوضع في سوريا وتصعيد حالة الاحتراب الأهلي والصراع الطائفي داخلها. إننا جميعاً نتمنى النجاح لأي جهد جاد لتسوية النزاع السوري سلمياً، ولكننا نُشدد من هذا المكان على أن الأزمة السورية تظل قضية عربية في المقام الأول والأخير حيث أن سوريا نفسها كانت وستظل دولة عربية، وأنه ليس مُفيداً ولا سليماً أن يتم ترحيل الأزمة السورية برمتها لأطراف دولية وإقليمية مع استبعاد كامل للدول العربية والمنظمة الإقليمية التي تمثلهم.

وشدد أبو الغيط على، أن جامعة الدول العربية ملتزمة بوحدة ليبيا وسيادتها وسلامة أراضيها.. وتساند الدولة الليبية ومؤسساتها الشرعية، وتقف إلى جوار أية جهود مبذولة للعملية السياسية الجارية، وتجد الالتزام الصارم بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه، وتدعم الحكومة الشرعية موقنين بأن المفاوضات هي السبيل الوحيد لحل الأزمة اليمنية وفقا لمبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني، والقرار رقم 2216، فضلاً عن مقترحات مبادرة السلام الراهنة بقيادة الأمم المتحدة ممثلة في مبعوثها لليمن.

السلطات المصرية تعيد إغلاق معبر رفح

مصر: هيئة كبار العلماء بالأزهر تختار علي جمعة مقرراً للجنة الفقه

معبر رفح البري الحدودي بين غزة ومصر

القاهرة – «وكالات»: قررت هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف، إسناد لجنة الفقه المنبثقة منها، إلى مفتي الجمهورية السابق، عضو هيئة كبار العلماء الدكتور علي جمعة، وذلك خلفا للدكتور محمد راشد عثمان، الذي وافته المنية الشهر الماضي.

وتنظر اللجنة العديد من القضايا قبل عرضها على الهيئة، منها قضية الطلاق الشفهي، حيث أرجأت الهيئة رؤيتها المتعلقة بذلك الموضوع لمزيد من الدراسة في لجان الفقه والحديث والتفسير بعد طرح العديد من التساؤلات والافتراضات الجديرة بالبحث، خاصة أن الموضوع خطير ويتعلق بالحلال والحرام، حيث يناقش الأمر بالهيئة منذ شهر أكتوبر الماضي، وسيتم حسمه خلال اجتماع الهيئة الأسبوع المقبل.

يذكر أن هيئة كبار علماء الأزهر هي أعلى مرجعية دينية تابعة للأزهر الشريف بمصر، وأنشئت عام 1911 في عهد مشيخة الشيخ سليم البشري، ثم تم حلها عام 1961 في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، وفي 17 يوليو 2012 أعيد إحياؤها، حيث عُدل القانون في يونيو 2012، في عهد شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب، ووافق عليه رئيس الوزراء الدكتور كمال الجنزوري والمجلس الأعلى للقوات المسلحة القائم بأعمال رئاسة الجمهورية آنذاك، ومن ثم نصت المادة (32) مكرر على اختصاصات الهيئة التي من ضمنها انتخاب شيخ الأزهر وترشيح مفتي الديار المصرية والبت في الأمور الدينية، وأضاف لها الدستور صلاحية منصوص عليها في مادته الرابعة وهي أخذ رأي الهيئة في الشئون المتعلقة بالشريعة الإسلامية.

من جانب آخر أعادت السلطات المصرية أمس الأربعاء، إغلاق معبر رفح البري مع قطاع غزة، بعد عمله لمدة 4 أيام سمحت خلالها بتوسيع قائمة بضائع تم إدخالها إلى القطاع.

وقال مسؤول الإعلام في معبر رفح في الجانب الفلسطيني وائل أبو عمر، إن أيام عمل المعبر الـ4 شهدت سفر 2624 مسافرا من الحالات الإنسانية وحملة الجوازات المصرية.

وذكر أبو عمر أن صالة الوصول من المعبر استقبلت 3095 مسافرا عالقا، بينما أرجعت السلطات المصرية 203 مسافرين ومنعتهم من السفر خلال 4 أيام.

وبحسب وزارة الداخلية في غزة التي تديرها حركة حماس، فإن آلاف المسجلين لديها من الحالات الإنسانية ما زالوا ينتظرون دورهم في السفر لقضاء حوائجهم المعطلة.

وشهد يوم أمس، مغادرة وفد أمني من وزارة الداخلية في غزة إلى مصر للقاء مسؤولين فيها لبحث الترتيبات الثنائية على الحدود وآليات تطور عمل معبر رفح في المرحلة المقبلة.

في هذه الأثناء، قالت وزارة الاقتصاد في غزة، إن السلطات المصرية وسعت قائمة ما تسمح بإدخاله من بضائع عبر معبر رفح خلال أيام عمله الـ4.

الرئاسة الفلسطينية تطالب بتدخل أمريكي لوقف «التصعيد» الاستيطاني

إسرائيل تقر بناء 3 آلاف وحدة جديدة في الضفة الغربية

مستوطنة إسرائيلية

غزة – الأراضي المحتلة – «وكالات»: طالبت الرئاسة الفلسطينية أمس الأربعاء، بتدخل أمريكي لوقف حملات التصعيد الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية.

وندد الناطق الرسمي باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة، في بيان له، بالحملة الاستيطانية الشرسة التي تقوم بها حكومة الاحتلال الإسرائيلية، متحدية قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وقال أبو ردينة: «إننا بدأنا مشاورات عاجلة من أجل دراسة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الحملة الاستيطانية».

وطالب الناطق باسم الرئاسة الإدارة الأمريكية بضرورة لجم هذه السياسة التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية، والتي من شأنها تدمير عملية السلام.

كما نددت حكومة الوفاق الفلسطينية بتصعيد إسرائيل الشامل ضد الشعب الفلسطيني وأرضه، خاصة التصعيد الاستيطاني الأخير، معتبرة أنه يوضح مدى خطورة ما تقدم عليه إسرائيل وخياراتها بدعم العنف والتوتر.

وحملت الحكومة، في بيان للناطق باسمها يوسف المحمود، إسرائيل كامل المسؤولية عن تصعيدها، والجهات الدولية ذات الصلة المسؤولية عن صمتها وعدم تحركها لوقف هذا التحدي السافر لكافة القوانين والشرائع الدولية.

وأعلنت إسرائيل أن رئيس وزرائها بنيامين نتانياهو ووزير الدفاع أفيغدور ليبرمان، صادقا الليلة الماضية على بناء أكثر من 3 آلاف وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية.

وحسب مصادر إسرائيلية، فإن حوالي 2000 من هذه الوحدات السكنية معدة للتسويق الفوري، فيما تكون الأخرى في مراحل مختلفة من التخطيط لها.

وكان الفلسطينيون اشتكوا قبل هذا القرار من إعلان إسرائيل منذ مطلع العام الحالي، عن بناء أكثر من 3200 وحدة استيطانية في أنحاء الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس.

من جهة أخرى وافق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو ووزير دفاعه أفيغدور ليبرمان، مساء الثلاثاء، على إقامة 3 آلاف وحدة استيطانية جديدة بالأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية.

ويضاف الإعلان عن بناء وحدات استيطانية جديدة إلى قرار الموافقة على بناء 2500 وحدة الثلاثاء الماضي، ويأتي في خضم إخلاء مستوطنة «عاموناه» التي ينبغي أن يتم إجلاء سكانها في غضون الـ24 ساعة المقبلة بموجب أمر قضائي.

من جهة أخرى بدأت قوات من الوحدات الخاصة في جيش وشرطة الاحتلال تحضيراتها لإخلاء مستوطنة عمونة المقامة على أراضي الفلسطينيين شرق مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية المحتلة، بعد أن أمهلت المحكمة سكانها من المستوطنين إخلائها.

وأفاد شهود عيان أن حافلات كبيرة محملة بجنود الوحدات الخاصة في شرطة الاحتلال الإسرائيلي، وصلت إلى محيط مستوطنة عمونة بانتظار التعليمات الأخيرة لتنفيذ خطة الإخلاء التي تعارضها أحزاب صهيونية متطرفة ومجموعات المستوطنين.

وبدأ عدد من المستوطنين إجراءات احتجاجية في وجه عناصر الشرطة، حيث أغلق فتية من المستوطنين الشوارع المؤدية إلى البؤرة الاستيطانية، وأكدوا أنهم سيقومون بالتحصن في البيوت رفضا لقرار الإخلاء ومواجهة قوات الأمن.

وقال الناطق العسكري للجيش الإسرائيلي: «إن الجيش يستعد لإخلاء البؤرة بناء على توجيهات القيادة السياسية، وأنه تم في إطار الاستعدادات نشر أمرا بتطويق البيوت غير القانونية، ويهدف الأمر إلى السماح بإخراج المباني التحتية والمركبات الأخرى المتواجدة داخل البؤرة والتي لم يصدر أمر بهدمها».

وسيجري تنفيذ الإخلاء على مراحل، فبعد تطويق البؤرة الذي بدأ، ستدخل الشرطة إلى كل بيت في البؤرة وتخلي من هناك سكانه بواسطة حافلات صغيرة ستنقلهم إلى مستوطنة عوفرا المجاورة، حيث تنتظرهم البيوت التي أقيمت لهم.

بعد ذلك ستصل طواقم من وزارة الأمن مع شاحنات كبيرة لمساعدة العائلات على شحن الأثاث بشكل منظم، وقالت مصادر في الشرطة إن الإخلاء سيتم ببطء وبشكل ناعم جدا، من أجل عدم إثارة المواجهات الزائدة.

وتمكن عدة مئات من الفتية من المستوطنين يوم الثلاثاء من التسلل إلى البؤرة بعد نجاحهم بالهرب من رجال الشرطة الذين انتشروا حول البؤرة، في محاولة لمنع الدخول إليها.